

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 17 (2012) : 116 - 128
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

تمويل الثقافة مقاربة سوسيو ميدانية لتمويل الفعل الثقافي في الجزائر

حسينة بوعدة

قسم علم الاجتماع جامعة مستغانم

تقديم:

تتناول دراستنا هذه موضوع تمويل الثقافة في الجزائر، أي تمويل مختلف الأنشطة والإنتاجات الثقافية والفنية، ناهيك عن التكفل المادي لبناء وتجهيز الهياكل ومختلف المؤسسات الثقافية، كدور الثقافة، المكتبات، المسارح، المتاحف...الخ

تأتي هذه الدراسة في إطار بحث شامل حول التنمية الثقافية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية في السياسات الثقافية والاستراتيجيات، حيث يحتل متغير التمويل المالي للمشاريع والفعل الثقافيين مكانة محورية وإستراتيجية في نشر وتطوير الثقافة، نهدف من خلال هذا إلى معرفة وفهم أساليب التكفل المالي وطرق استخدامه من طرف وزارة الثقافة والأهم من ذلك علاقته بالتنمية الثقافية، من جهة أخرى نود البحث في مسألة غياب الرعاية المادية للقطاع الثقافي من طرف الأشخاص و المؤسسات الاقتصادية.

1-المقاربة المنهجية والمفاهيمية للدراسة:

أ/الإشكالية:

تتطلب عملية التنمية الثقافية التي تعني ارتقاء نوعيا و كميا في الأنشطة و الإنتاج الثقافي والفني وصناعة جمهور متذوق ومرتبط بالثقافة تخطيطا ثقافيا محكما ومرنا في نفس الوقت، هذا الأخير الذي لا يمكن أن يتبلور إلا وفق إستراتيجية واضحة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى والتي بدورها تنتج ما يعرف بالسياسة الثقافية، هذه الأخيرة تتحدد وفق نسق معرفي وإطار إيديولوجي وعلى أساسها يتحدد الإطار الذي تتحرك منه الثقافة، من جهة أخرى فهي تعمل (السياسة الثقافية) على بلورة ميكانيزمات تسيير المجال الثقافي بمختلف مؤسساته وفاعليه والمشاريع والبرامج التي يحملها إن الحديث عن تسيير المجال الثقافي في الجزائر يحيلنا إلى تحليل وفهم جملة من الظواهر والمتغيرات المرتبطة بهذا الأخير ومن ضمنها تمويل الثقافة أي التمويل المادي للثقافة، هذا الأخير (ما هو متعارف عليه) يلعب دورا هاما في زيادة الإنتاج الثقافي ونشره.

ما هو ملاحظ أنه منذ بداية الألفية الجديدة يشهد قطاع الثقافة ارتفاعا مستمرا في الميزانية المالية مقارنة مع سنوات الألفية السابقة، فوزارة الثقافة المسئولة عن التمويل تقوم كل مرة برفع الميزانية المالية، إن الارتفاع الملحوظ للمال في هذا القطاع تؤكده عدة إحصائيات. هذا ما عزز وكرس ارتباط الثقافة بالفضاء الرسمي، وجعلها مركزية تتحكم فيها المؤسسة السياسية الرسمية. عكس هذا نلاحظ ندرة حتى لا نقول انعدام الدور التمويلي للثقافة من طرف القطاع الخاص والمؤسسة الاقتصادية كما هو موجود في الدول الأخرى خاصة المتقدمة منها، وقد يرجع هذا إلى جملة من الأسباب والعوامل سيتم الكشف عنها لاحقا.

من هنا ارتأينا أن نقوم بكشف وفهم لماذا تتحكم وزارة الثقافة في التمويل المادي للثقافة، كيف يتم استعمال واستخدام المال، هل هناك عقلنة في التمويل والاستخدام، هل ارتفاع الميزانية المالية أدى إلى تحريك وتنمية الثقافة: إن كان نعم كيف وما هي المؤشرات الدالة على ذلك، إن كان لا لماذا؟ ثم لماذا لا يهتم الخواص والمؤسسات الاقتصادية بتمويل والاستثمار في الثقافة؟

كل هذه الأسئلة شكلت لنا هاجسا معرفيا، سيتم الإجابة عليها من خلال استنطاق مختلف الفاعلين الثقافيين الممثلين للفضاء الرسمي والفضاء غير الرسمي.

ب/التحديد الإجرائي للمفاهيم:

التنمية الثقافية: عملية تغيير مقصودة ومخططة وواضحة الأهداف تهدف إلى التحسين والارتقاء الكمي والنوعي للثقافة كالتعريف بالثقافة الجزائرية ونشرها والإنتاج الثقافي، كما تهدف إلى تشكيل وصناعة جمهور مرتبط ومتذوق لهذه الثقافة، عملية التنمية الثقافية يجب أن تنطلق من ذات المجتمع أي من الأسفل إلى الأعلى تساهم فيها مختلف الفئات الاجتماعية.

تمويل الثقافة: التكفل المالي من طرف وزارة الثقافة للفعل والأنشطة الثقافية والفنية وكذا الإنتاج الثقافي والفني، الهياكل والمؤسسات الثقافية والفنية وتجهيزاتها، كما نقصد به الرعاية المادية لمختلف الأنشطة والبرامج والخدمات الثقافية والفنية من طرف أشخاص وتنظيمات غير رسمية، كذلك المؤسسات الاقتصادية.

الفاعلون الثقافيون الرسميون: هم الفاعلين الثقافيون الممثلون للخطاب الرسمي ونقصد بهم إطارات وزارة الثقافة.

الفاعلون الثقافيون غير الرسميين: الذين لا يمثلون الخطاب الرسمي كالمثقفين، الصحفيين، الفنانين...الخ

المجال الثقافي: ونقصد به جملة المؤسسات والتنظيمات الثقافية والفنية تؤطرها قوانين وتؤدي أدوارا وأنشطة محددة يشتعل وينخرط فيها فاعلون ثقافيون على اختلاف توجهاتهم وتكوينهم وأهدافهم ومصالحهم، كما نقصد بها مجموعة من الانتاجات والمواد والخيرات الثقافية. المجال الثقافي في الجزائر ينقسم إلى رسمي وغير رسمي، يشمل الأول وزارة الثقافة ومديريات الثقافة ودور الثقافة وكذا المكتبات والمسارح والمتاحف...الخ وهي تابعة للقطاع العمومي. أما القسم الثاني فيتشكل من مختلف الجمعيات والتنظيمات الثقافية والفنية ودور النشر الخاصة. ينشط في المجال غير الرسمي أساتذة وباحثون جامعيون، أصحاب دور النشر، صحفيون، فنانون...الخ.

كما تجدر الإشارة إلى أن المجال الثقافي في الجزائر غير منسجم ثقافيا وإيديولوجيا وغير متكامل بنيويا ووظيفيا خاصة بين الرسمي وغير الرسمي نظرا لضعف الاتصال والتفاعل الايجابي بين مختلف فاعليه.

السياسة الثقافية: هي جملة التشريعات القانونية والإجراءات القانونية والبرامج التنشيطية والتخطيط والممارسات التنفيذية التي تجند طاقات وقوى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف إدارة سوق المواد والخيرات الثقافية وبناء ملامح المشهد الثقافي والتأثير في أبرز التفصيلات الفنية والأدبية لدى أوسع قطاعات الجمهور بما يستحث توجهاتها الاستهلاكية ويصوغ أذواقها ومعاييرها[1]

التخطيط العقلاني: إجرائيا نقصد به إخضاع المال المخصص لقطاع الثقافة وطرق استخدامه و صرفه الى ضوابط ومعايير مرتبطة بثقافة التسيير، حيث يستوجب استعمال المال في برامج ومشاريع ثقافية وفنية ذات أهمية مركزية في خلق ديناميكية سوسيوثقافية وفق أهداف وغايات واضحة، كما يقوم التخطيط العقلاني على مبدأ تنظيم ومراقبة استخدام المال من جهة و الحرص على الوصول إلى نتائج محددة مسبقا، ولن يتم ذلك إلا من خلال عملية تقييم الأداء.

ج/نوعية الدراسة:

تنتمي دراستنا إلى البحث الكيفي الذي يعني بدراسة الظواهر والأفعال من خلال فهمها وإبراز مختلف المعاني والدلالات التي تحملها،حيث "يستهدف التعرف على ظاهرة أو مشكلة محددة بغرض اكتشاف حقائق أو أفكار جديدة تساعد الباحثين على تحدي أبعاد لمشكلة البحث بصورة دقيقة"[2]

إن استعمالنا لهذه المقاربة يأتي من كون البحث في التنمية الثقافية عموما والاستثمار وتمويل الثقافة على وجه الخصوص لا يتوقف عند حد تقديم الإحصائيات مثلا فيما يخص نسبة ارتفاع الميزانية

المالية وتوزيعها، بل يتعدى ذلك إلى مرحلة جد مهمة وهي كيف يمكن لهذا التمويل أن يأخذ أبعادا سوسيو ثقافية وحتى سياسية في خلق ديناميكية ثقافية، والعكس صحيح أي كيف يمكن لهذا المال أن يخلق ركودا ثقافيا.

في هذا الصدد تم توظيف المقاربة الاستقرائية، والتي تعني "الانطلاق من الخاص إلى العام كما يشمل الاستقراء مختلف الاستنتاجات العلمية المستندة عل الملاحظة والتجريب"[3]، لهذا فلم ننطلق من فرضيات ونظرية محددة، بل هذه الأخيرة تبلورت مع سيرورتنا في البحث الميداني وتحددت بعد الانتهاء منه.

في ظل الدراسة النوعية الاستقرائية تم استعمالنا المقارنة أي مقارنة بين الخطاب الرسمي و غير الرسمي والأسس التي يقوم عليها كل خطاب، حيث انقسمت هذه العملية إلى مقارنة داخلية ومقارنة خارجية

د/التقنيات المستعملة:

يتطلب موضوعنا الذي ينبني على المقاربة الكيفية استعمال المقابلة كأداة لجمع البيانات و المعطيات الميدانية، كما تم استعمال تقنية تحليل المحتوى لتحليل مضامين خطاب المبحوثين وإخضاع المعطيات للأسلوب العلمي وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى أنه وظفنا تحليل المحتوى الموضوعاتي حيث يشير كل من بلونشي وقتمان الى أن "التحليل الموضوعاتي يعتمد على التقسيم العمودي للمادة، وحدة التقسيم هي الموضوع الذي يمثل وحدة الخطاب، وكل موضوع يضبط بشبكة التحليل"[4]. لقد سمح لنا هذا النوع من التحليل بالخروج بمجموعة من المواضيع الرئيسية والفرعية المرتبطة بتساؤلاتنا والتي سيتم عرضها وتفسيرها في الجانب الميداني لدراستنا للتدقيق أكثر في الميزانية المالية المخصصة لهذا القطاع تم تحليل بعض الوثائق والتقارير المتعلقة بذلك.

ه/المعاينة والعينة:

يضم مجتمع بحثنا مختلف الفاعلين في الحقل الثقافي الجزائري وعليه فانه ينقسم إلى الفاعلين الممثلين للخطاب الرسمي (وزارة الثقافة) والفاعلين غير الممثلين للخطاب الرسمي انطلاقا من هذا فقد اعتمدنا على العينة الغير احتمالية (قصدية) لأنها تفيدنا منهجيا وميدانيا، في هذا النوع من المعاينات استعنا بأسلوب المعاينة الحصصية، النمطية، وأسلوب الكرة الثلجية، وقد شملت عينتنا على ثلاثين مبحوثا منهم سبعة مبحوثين يمثلون الخطاب الرسمي، ثلاثة وعشرون يمثلون الخطاب الغير الرسمي.

و/النظرية المستخدمة:

لم ننطلق من أي نظرية محددة لنبني عليها أرضية بحثنا، لأنه وكما سبقت الإشارة إليه بحثنا في إطاره الكلي يدخل ضمن الدراسات الاستكشافية، لهذا فالنظرية تم استخراجها عند انتهائنا من العمل الميداني وقراءتنا الأولية لأجوبة المبحوثين، حيث اتضح لنا أن أنسب نظرية يمكن الاستعانة بها هي البنائية التكوينية لبيار بورديو و نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر (فعل عقلاني، غير عقلاني).

2) **مأسسة الثقافة:** تاريخيا تأسست الثقافة كمجال أو فضاء محدد بفاعليه ومؤسساته ونشاطاته وتخصصاته وقوانينه المتحكمة في إنتاجه وتحريكه مع بروز الثورة الصناعية في أوروبا وما أنتجته من تغيرات اقتصادية واجتماعية على مستوى البنى والوظائف والأنشطة، حيث أنتجت تنظيما وتسييرا عقلانيا للمجتمع وقد أدى هذا إلى بروز ما أسماه دوركايم بتقسيم العمل الاجتماعي الذي نتج عنه ظاهرة التخصص في النشاطات والأدوار وديناميكية في مختلف مجالات الأنشطة والأنساق الاجتماعية.

لقد أدى التخصص في النشاطات وظهور الطبقة البرجوازية كفاعل في عملية التنمية إلى بروز وانتشار النشاط والإنتاج الثقافي المرتبط بالحركة الاقتصادية التجارية، بعدما كان في السابق مغلقا ومحدودا. زيادة على هذا فلعصر النهضة وظهور ما يعرف بالحداثة و ما أنتجته فلسفة الأنوار أثرا كبيرا على تشكل وظهور المثقف والمعرفة العلمية المنفصلة عن التفكير الديني والإقطاعي، "فمع بداية النهضة وبالتحديد أواخر

العصر الوسيط برز الانتقال من شكل ثقافة مرتبطة بسلطة الكنسية إلى حقل فكري مستقل متنوع في اتجاه العلوم الجديدة: الآداب والفنون"[5]

إن ظهور العلوم والجامعات والأكاديميات العلمية والأدبية ساهمت في الحراك والحركة الثقافية والعلمية مما أدى إلى التأسيس لتخصصات علمية وفكرية وأدبية أنتجت التحسين الكمي والنوعي للإنتاج العلمي والثقافي والفني، كما أدت إلى إعادة تحديد مكانة وأدوار المثقف والفنان وإعادة تشكيل علاقته بمختلف التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية، بحيث أصبحت لديه نوع من الاستقلالية في نشاطاته وخطاباته وهذا ما انعكس على ظروف عمله التي بدأت تتسم بالحرية والإبداع خاصة في ظل تطور حركة الصناعة والمواصلات والسوق في ظل هذه التحولات نلاحظ اهتمام وتشجيع الطبقة البرجوازية للثقافة كممارسة وإنتاج ذا طابع تراكمي والتي لم تفصلها عن عملية تراكم المنتجات السلعية وقد تترجم هذا الاهتمام في تمويل الثقافة واستهلاكها.

كل هذه المتغيرات ساهمت شيئا فشيئا في ظهور تخصصات دقيقة داخل المجال الثقافي، مثلا في الآداب نلاحظ بروز تخصصات داخل الرواية والقصة وكذا بالنسبة لفروع أخرى مما نتج عنه توسيع قاعدة الجمهور المتذوق للمنتجات والنشاطات الثقافية، بل أكثر من هذا نشأة جمهور متخصص في مختلف فروع الثقافة كجمهور القارئ للروايات على مختلف أشكالها، جهور المسرح...الخ. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه في بادئ الأمر كانت الطبقة البرجوازية هي المشكلة للجمهور الثقافي وهذا راجع لخصائصها، مركزيتها في تحريك الثقافة وتأسيسها وتنميتها، لكن بروز الحركة التعليمية وانتشارها (زيادة المتعلمين وانخفاض تدريجي لنسبة الأمية) كان من بين العوامل التي وسعت ونوعت في الجمهور.

بناء على هذا يمكن القول أن الحركة الاقتصادية والفكرية وحتى السياسية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية بفعل التحولات الكمية والنوعية، وظهور فاعلين اجتماعيين خططوا لتنمية المجتمع، هذه الأخيرة (التنمية) التي انطلقت من مجموعة من القيم، كعلمنة الدولة، العقلانية في التفكير والعلم، العقلانية في التخطيط والتسيير، تراكم رؤوس الأموال الحريات الفردية، الإبداع....الخ هي التي أدت إلى إعادة تنظيم المجتمع والدولة، وما تأسس المجال الثقافي إلا مؤشرا على ذلك.

مع تطور الصناعة وظهور وسائل الإعلام والاتصال والإقبال عليها تشكل ما يعرف بالثقافة الجماهيرية ذات الطابع الاستهلاكي وهنا يجب الإشارة إلى"الرهانات الاقتصادية والسياسية لهذه الوسائل الجديدة، خاصة وانطلاقا من أو بفضل انتشار هذه الوسائل في البيوت، فالبث وصل إلى جمهور كبير وأصبح عالميا. سوق الكتاب، الفنون التشكيلية الأسطوانات السينما والتلفزيون تمثل أهدافا و فوائد اقتصادية وسياسية معتبرة"[6] من حيث أنها تساهم ليس في تنمية الثقافة فقط ولكن في التطور الاقتصادي بشكل كبير.

ما ينطبق عل الصناعات الثقافية ينطبق عل التراث المادي، حيث المتاحف والمواقع الأثرية تساهم في تنشيط الاقتصاد وتراكم رؤوس الأموال عن طريق ما يعرف بالسياحة الثقافية.

هذه الأمثلة تؤشر عل تحولات جديدة و عميقة في المجال الثقافي والذي أنتج فيما بعد ما يعرف بالسياسة الثقافية التي هي هندسة وتدبير للبيت الثقافي.

ب/تمويل الثقافة

إن التنمية الثقافية التي تتطلب سياسة وتخطيطا ثقافيين واضحين لا يمكن لها أن تتحقق دون إدخال عنصر المال، أي تمويل الأنشطة والمنتجات الثقافية على مختلف أنواعها خاصة في الوقت الراهن أين أصبحت الثقافة صناعة وبضاعة تسوق، "فتمويل الثقافة ارتبط تاريخيا برعاية الآداب والفنون التي كان يقوم بها عادة الأمراء والحكام الذين كانوا في الغالب يستخدمونه كأداة من أدواة السلطة السياسية وكانت هذه الرعاية موجهة في معظم الحالات لثقافة النخبة، أما الإبداع الثقافي العام من رقص وغناء شعبي وأعياد

جماعية فكان متروكا لقدرات الجماعات"[7]

كما ساهمت الطبقة البرجوازية بشكل كبير في رعاية وتمويل الثقافة ماديا، هذا انطلاقا من كون التنمية بالنسبة لها رغم ارتباطها بالاقتصاد إلا أنها ذات أبعاد متعددة تشمل جميع المجالات بما فيها الثقافة، وعلى القطاع الاقتصادي من خلال أرباحه التي يحققها أن يمول الثقافة والفنون خاصة تلك المتعلقة بالآداب والمسرح والمتاحف. ..الخ. لقد استمر الوضع على حاله حتى بعد ظهور وتطور ما يعرف بالصناعات الثقافية، حيث قامت ولازالت تقوم بتمويل السينما والكتاب ووسائل الإعلام على اختلافها وكذا مختلف النشاطات الثقافية الأخرى، بالتالي أصبحت المواد الثقافية في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم فيها أكبر الشركات الاقتصادية في العالم.

غير أن هذا لا يمنع من تدخل الدولة وتحمل بعض مسؤولياتها في هذا المجال، هذا مانلاحظه مثلا في فرنسا، فعلى الرغم من تدخل الخواص والمؤسسات الاقتصادية في تمويل وحتى تسيير الثقافة إلا أنها لازالت ترعى ماديا ومؤسساتيا قطاع الآثار خاصة المتاحف.

يختلف التمويل من بلد لآخر ومن نظام لآخر لكن عموما هناك نوعان بارزان "الأول تتبعه الدول ذات الاقتصاد الموجه، وهو طريق يجعل القضية الثقافية كلها في يد الدولة التي تملك أجهزة كبيرة لتمويل الثقافة. ...أما الثاني فتتبعه دول الاقتصاد الحر التي تخصص جزءا هاما من مداخلها لتمويل بعض النشاطات كالمتاحف والمعارض والمسارح والمكتبات العامة"[8] هذا ما يحيلنا إلى القول أن الثقافة كنشاط اجتماعي لا يمكن فصلها عن طبيعة النسق السياسي والاقتصادي.

إن الحديث عن تمويل الخواص للمنتجات والأنشطة الثقافية يقودنا إلى تحديد نوعين من التمويل وهما:

- التمويل التجاري الربحي: تقوم به مؤسسات اقتصادية تستثمر في الثقافة من أجل التعريف بنفسها والإشهار بمنتجاتها، حيث تخصص جزءا من أرباحها تقتطع من الضرائب لدعم الثقافة

- التمويل أو الرعاية الخيرية: هي عبارة عن إعانة يقدمها شخص أو مؤسسة ما لا تهدف إلى الربح المادي ولكن الى التعريف بنفسها والتحسين من صورتها و الاهتمام بالمحيط الثقافي، زيادة على هذا فهي تريد أن تظهر علاقتها بالأعمال الخيرية الإنسانية وارتباطها بالمصلحة العامة للأفراد والمجتمعات.

على هذا الأساس فان رعاية الثقافة كما يراها مخلوف بوكروح "تمكن المؤسسة الراعية من إبراز ما يميزها عن الآخرين وتقديم نفسها عل أنها شريك فاعل ومتضامن مع المحيط ومؤسسة ديناميكية ومنفتحة وجذابة[9]

خلاصة لما تم عرضه في الجانب النظري يمكن القول أن الثقافة بمعناها السوسيولوجي الحديث أخذت مع مرور الوقت أبعادا جدّ معقدة تماشيا مع تعقد وتغير المجتمع وأنظمته، حيث تشكلت وتحددت في إطار مجال وفضاء مستقل نسبيا له خصوصياته متكون من فاعلين ثقافيين وفعل ثقافي متنوع ومتخصص، هذا الأخير (المجال الثقافي) تحدده وتسيره قوانين وشروط، على هذا الأساس فان تنمية الثقافة يتطلب التخطيط لها ومن جملة مؤشرات التخطيط تمويل الفعل الثقافي والاستثمار فيه بمختلف أشكاله ومستوياته.

تماشيا مع ما تم استنتاجه ما علاقة الثقافة بالمال في الجزائر؟ هذا ما سنكشف عليه من خلال المعطيات الميدانية.

3/عرض وتفسير المعطيات:

في هذا الفصل سنقوم أولا بعرض عام لتطور ميزانية قطاع الثقافة، كما سنحاول استنادا على بعض الوثائق والتقارير أن نقدم توزيعا عاما للميزانية المالية عبر مختلف الأقسام المشكلة لقطاع الثقافة، ثم يليها عرض ووصف المعطيات الميدانية وتحليل خطابات كل من الفاعلين الثقافيين الرسميين والفاعلين الثقافيين غير الرسميين بعدها الخروج بنتائج عامة.

أ/عرض ووصف الميزانية المالية:

نظرا لعدم تمكننا من الحصول على ميزانية دقيقة لقطاع الثقافة وطرق توزيعها واستعمالها، فإننا سنكتفي فقط بعرض بعض الإحصائيات المتوفرة لدينا. فيما يلي عرض عام للميزانية المخصصة لوزارة الثقافة منذ 2003 الى غاية 2011 وكذا النسب المئوية بالنسبة للميزانية العامة للدولة [10]

السنة	الميزانية	النسبة
2003	4 974 836 000 دج	0.6 %
2004	5 102 512 000 دج	0،5%
2005	2 687 529 000 دج	0،3%
2006	4 271 339 000 دج	0،4%
2007	5 269 191 000 دج	0،4%
2008	8 276 873 000 دج	0،5%
2009	14 327 280 000 دج	0،6%
2010	21 360 130 000 دج	0،8%
2011	22 913 218 000 دج	0،8%

تشير هذه الإحصائيات إلى أن هناك ارتفاعا مستمرا في تمويل قطاع الثقافة من طرف الدولة، حيث نلاحظ أنه ابتداءً من سنة 2008 برزت بوضوح نسبة الارتفاع في الميزانية المالية، ويرجع هذا أولا إلى ارتفاع أسعار البترول وبالتالي توفر المال لدى الدولة الجزائرية، مما انعكس إيجابا على مختلف القطاعات، كما يبدو لنا أن تصور السلطة السياسية لمسألة التنمية مرتبط أساسا بتوفر المال، زيادة على هذا قد تبدو لنا رغبة الدولة في الظهور كمهتم بالثقافة وفاعل نشط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي جعلها تزيد من نسبة الإنفاق على الثقافة خاصة وأن منظمة اليونيسكو قد حددت النسبة المئوية في تمويل الثقافة، من جهة أخرى فالمهرجانات الثقافية الكبرى التي احتضنتها وتحتضنها الجزائر كالجزائر عاصمة الثقافة العربية، المهرجان الإفريقي، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية تتطلب أموالا كبيرة، وفيما يخص استعمال المال وتوزيعه من طرف وزارة الثقافة فالجدول التالي يشرح لنا ذلك [11]

الأقسام	المبلغ بالدينار الجزائري	النسبة %
التّراث:	**1307683000**	**10.37**
الحظيرة الوطنية للأهقار	268303000	2.12
الحظيرة الوطنية الطاسيلي	84198000	0.66
حماية وادي ميزاب	30436000	0.24
المتاحف الوطنية	597230000	4.73
المخطوطات	34800000	0.27
قصر الرياسة	42716000	0.33
الديوان الوطني لتسيير واستغلال الأملاك الثقافية المحميَّة	250000000	1.98
إعانة المؤسَّسات:	**2486640000**	**19.71**
قصر الثقافة	83200000	0.65
دور الثقافة	1019500000	8.08
المؤسَّسات السينماتوغرافية	118200000	0.93
الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي	125420000	0.99
المؤسَّسات المسرحية	800000000	6.34
مؤسَّسة الباليه الوطني	20000000	0.15
مؤسَّسة الجوق الموسيقي	30000000	0.23
الديوان الوطني للإعلام والثقافة	100000000	0.79
ديوان رياض الفتح	78000000	0.61
المركز الثقافي الجزائري بباريس	112320000	0.89
البحث:	**400000000**	3.17
المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان	320000000	2،53
المركز الوطني للبحث في علم الآثار	80000000	0،63

التكوين:	**919827000**	**29 .7**
معاهد التكوين الموسيقي	450534000	3،57
مدارس الفنون الجميلة	379131000	3.01
المعهد العالي لمهن فنون العرض والسمعي البصري	82162000	0،65
المنح، التدريب، التكوين	8000000	0،06
المكتبات والمطالعة العمومية:	**3191408000**	**25.30**
مكتبات المطالعة العمومية	2760000000	21.88
المكتبة الوطنية الجزائرية	431408000	3.42
التظاهرات الثقافية	**4304200000**	**34.13**
المؤتمرات والملتقيات	100000000	0.79
التظاهرات الثقافية والسينمائية	4160000000	32.99
جائزة رئيس الجمهورية	7200000	0.057
المجلاّت	12000000	0.095
الجمعيات ذات الطابع الثقافي	25000000	0.19
المجموع	**12609758000**	**100**

يكشف لنا هذا الجدول أن أعلى نسبة نجدها في التظاهرات الثقافية ب34،13% ثم تليها المكتبات والمطالعة العمومية ب25،30% أما التكوين والبحث العلمي فشكلت أخر المراتب وهي على التالي:7،29% و3،17%.

يفسر لنا هذا الاختلاف والتباين الموجود في توزيع المال عبر مختلف الفروع والأقسام المشكلة لقطاع الثقافة مدى تفضيل الفاعلين الثقافيين الرسميين ومنه السلطة السياسية للتظاهرات الثقافية والفنية وخاصة تلك التي تشمل المهرجانات الثقافية الكبرى كالمهرجان الإفريقي مثلا، زد على ذلك المهرجانات الثقافية والموسيقية الجهوية، الوطنية،الإقليمية والدولية، أضف إلى هذا التظاهرات السينمائية، على عكس هذا الاهتمام بالتكوين والبحث في الثقافة يمثل نسبة ضئيلة رغم أهميته في ترقية الثقافة، وهذا ما يجعلنا نستنتج بأن هناك توجها عاما نحو نشر الثقافة والفنون أكثر من إنتاج الثقافة والبحث فيها وهنا يطرح سؤال أساسي لماذا الاهتمام بالمهرجانات أكثر؟ الإجابة عليه ستكون من خلال استجواب المبحوثين

ب/وصف و تفسير خطابات المبحوثين:

-الفاعلين الثقافيين الرسميين: لقد تحددت إجاباتهم حول مسألة تمويل الثقافة وانعكاساتها على التنمية الثقافية في المواضيع التالية :

-ارتفاع ميزانية قطاع الثقافة راجع لأهمية الثقافة لدى المؤسسة السياسية الرسمية: يرى المبحوثون أن الدولة من خلال السلطة السياسية تولي اهتماما كبيرا للثقافة حيث أنه" قبل 1999 الميزانية المخصصة كانت 7.292000000 دج حوالي 101.277.777 دولار أمريكي، وقد انتقلت من فترة 1999 و2008 إلى 44000000000 دج 611.111.111 دولار أمريكي،أي ارتفاع بنسبة 122600%، عدد المشاريع الذي بلغ 230 مشروعا أثناء الفترة الأولى وصل إلى 858 مشروعا أثناء الفترة الثانية وهذا ما يمثل تطورا وصل إلى 375 %" (12)

إن اهتمام الدولة بالثقافة حسب المبحوثين يأتي في ظل المكانة التي تحتلها هذه الأخيرة عند رئيس الدولة ووزيرة الثقافة "فقطاع الثقافة يعرف منذ مدة تحولات عميقة في حدود المقاربات وسياسات تحمل الأعباء وهذا ما يترجم إرادة رئيس الجمهورية في العمل على اعتبارها عنصرا رئيسيا في تدعيم التماسك الوطني من حيث أنها تقدم مساهمة مهمة في توطيد المشروع الوطني،وهي شعاع تحرير الإنسان، كما أنها تمثل عاملا لتعبير المواطنين و قطاعا مولدا للثروات"(13)

تكشف لنا هذه الفقرة مضامين تتعلق أساسا _من خلال إجابات المبحوثين طبعا_ بتلك العلاقة الموجودة بين النسق السياسي الممثل في أشخاص محددين و لنسق الثقافي، ومن هذا المنطلق يصبح السياسي هو

الذي يحدد مكانة الثقافة وأدوارها بالنسبة للأشخاص والمجتمع، مما يتطلب منه الرعاية المادية لها.

هذا ما تم تأكيده من طرف المبحوثين المستجوبين الذين يقرون بأن كل خطابات رئيس الجمهورية ترى في الثقافة اسمنت المجتمع من حيث أنها توحد بين أفراده وتحقق تماسكه، أما السيدة لوزيرة ونظرا لجرأتها فلها الفضل في رفع ميزانية القطاع حسب المبحوثين.

-استخدام المال: إن توزيع المال واستخدامه في نظر المبحوثين (إطارات الوزارة) يتم بطريقة محكمة ودقيقة، حيث يتم صرفه وفق احتياجات كل فرع من قطاع الثقافة مع مراعاة الأهداف المرحلية المحددة في عملية التنمية، وكثافة وطبيعة الأنشطة لكل قسم فالتوزيع ليس ضروريا أن يكون نفسه في كل سنة، لكن عموما تحتل النشاطات الثقافية والفنية والعمل الثقافي في مختلف الولايات نسبة كبيرة نظرا لكثافة النشاطات والمهرجانات الثقافية الدولية الوطنية والمحلية، فبعد صدور مرسوم 2003 لتأسيس المهرجانات وكيفية تنظيمها تم تأسيس 29 مهرجانا من بينهم 21 مهرجانا دوليا. في 2009 تم 94 مهرجانا، 2011 تم 163 مهرجانا، زيادة على هذا فالجزائر عاصمة الثقافة العربية، المهرجان الإفريقي بالجزائر، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية تطلبت أموالا كبيرة لإنجاحها، من هنا الميزانية المخصصة للنشاطات والمهرجانات أخذت قفزة معتبرة فمن 8 ملايين دج عام 2007 إلى 2 مليار و120 مليون و620 ألف دينار عام 2009(*)

الاهتمام الثاني للتمويل حسب المبحوثين هو لقطاع الكتاب والمكتبات، نظرا لأهميته في تشكيل ثقافة نخبوية، إذ تهدف الوزارة من خلال التمويل إلى" تطوير إستراتيجية وطنية لترقية القراءة والوصول إلى الكتاب و المعلومة. ...ومنه تشجيع الجمهور للوصول إلى المعرفة والمعلومة والثقافة"[14]

كذلك يتم تمويل الجمعيات الفنية والثقافية والتراثية حيث يخصص لها كل سنة مبلغ من المال لأعانتها على القيام بالممارسات الثقافية والفنية وتحريك الفعل الثقافي في الجزائر،هذا ماأشار إليه أحد المبحوثين(**) الفرعي المكلف حيث أكد أن الدولة من خلال مؤسستها الرسمية تقوم بدور كبير في إعانة الجمعيات و تقديم الخدمة المادية من أجل تطوير الفعل الثقافي ويفسر هذا حسبه رغبة الدولة في تأسيس ما يطلق عليه الحركة الثقافية بطرق واستراتجيات منظمة .

يهدف تمويل الوزارة لقسم التراث إلى حماية المواقع الأثرية وتطوير المتاحف وكل ما له علاقة بالتراث المادي واللامادي كما تقوم الوزارة بتمويل الفنون ومنها السينما من خلال مشاركتها في الدعم المادي للأفلام مثلا

-ارتفاع ميزانية وزارة الثقافة مؤشر لتنمية ثقافية: يرى إطارات وزارة الثقافة أنه لا يمكن إحداث تنمية ثقافية دون توفر مال معتبر، فهذا الأخير يسمح لنا بإقامة النشاطات والمشاريع الثقافية وإنجاحها،في هذا الصدد يؤكد أحد المبحوثين أنه لولا ارتفاع ميزانية الوزارة لما استطعنا احتضان المشاريع الثقافية الكبرى كالمهرجان الإفريقي مثلا، ذلك أنه مثل هذه المشاريع وما تم إنجازه من إنتاجات ثقافية، ونشر الثقافة الجزائرية والتعريف بها يعتبر كدليل موضوعي للتنمية الثقافية.

تتطلب عملية بناء الهياكل و مختلف المؤسسات الثقافية والفنية مثل المكتبات، المتاحف، المسارح...الخ، التي تم ويتواصل تحقيقها عبر مراحل_، توفير ميزانية، حيث أن من أولى استراتيجيات التخطيط الثقافي لبلوغ التنمية بناء مؤسسات ثقافية لتصبح تمثل فضاء ثقافيا وفنيا قادر على احتضان الفعل الثقافي والجمهور وبالتالي خلق ديناميكية ثقافية واجتماعية وحتى اقتصادية. كما قامت الدولة ببناء الوكالة الوطنية للإشعاع الثقافي. كل هذا يمثل حسب المبحوثين "مجهودا تقوم به الدولة فيما يتعلق بتقوية الكفاءة القانونية والمؤسساتية، انطلاقا من إعادة تنظيم المنظر الثقافي،استجابة بالدرجة الأولى لمتطلبات الحفاظ

وإعادة بناء الهوية الوطنية، مما يدعو إلى حشد الوسائل البشرية، المادية والمالية" [15]

كما أن"الأهمية الاقتصادية لقطاع الثقافة يظهر التحديات المهمة مثل ضرورة المراهنة عل صناعة ثقافية حقيقة قادرة على خلق الشغل والثروات"[16] مما يستدعي الاهتمام بها و الاستثمار فيها.

-القطاع الخاص لا يمول الثقافة: كشف المبحوثون على أن القطاع الخاص والممثل في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، والأشخاص لا يقدم إعانات مادية وتحديدا مالية للفعل الثقافي سواء كانت على شكل إعانة ربحية أو خيرية، فعلى الرغم من وضوح التشريع فيما يخص هذه المسألة [17] إلا أنه ولحد الآن الإعانات تكاد تكون تنعدم، ما يجعل المؤسسة الرسمية تزيد من نسبة الإنفاقات وتتحمل المسؤولية في ذلك تشير مختلف الأجوبة التي قدمها مبحوثو المؤسسة الرسمية فيما يخص الإنفاق عل الثقافة إلى أن المجال الثقافي يعرف ظاهرة لم يشهدها من قبل وهي الارتفاع الكبير والمستمر للميزانية المخصصة للثقافة وأن هذا الارتفاع يبرره مكانة ودور الثقافة عند السلطة السياسية، ثم ضرورة الوصول إلى المعايير العالمية التي حددتها منظمة اليونسكو فيما يخص الميزانية المخصصة للثقافة. من جهة أخرى فإن طرق وسبل توزيع واستعمال هذا المال تخضع للأهداف والأولويات المحددة، ولشروط تسييرية يقوم بها مختصين في مجال الإدارة والتسيير على هذا الأساس فاستعمال المال حسب المستجوبين يتم وفق إستراتيجية محكمة ومعقلنة. وهذا ما انعكس ايجاب على القطاع أين نلاحظ مؤشرات لتنمية ثقافية.

-الفاعلين الثقافيين غير الرسميين: على عكس الإجابات المقدمة من طرف مبحوثي وزارة الثقافة، فقد اتسمت إجابات الفاعلين الثقافيين غير الرسميين بالتأكيد على صعوبة واستحالة التعرف على الإحصائيات الدقيقة المتعلقة بصرف ميزانية وزارة الثقافة، لكن عموما -حسب المبحوثين-يمكن تقديم اتجاهات عامة حول صرف المال انطلاقا من بعض المعلومات والمؤشرات والتي يمكن بناءها وصياغتها ومن ثم ترتيبها في المواضيع التالية:

الارتفاع في الميزانية المالية المخصص للثقافة: لاحظ كل المبحوثين الارتفاع المستمر والمتزايد للمال في قطاع الثقافة، وهذا راجع لتوفر المال لدى الدولة نتيجة لارتفاع أسعار البترول. "الوزارة اليوم من خلال إمكانياتها المالية الكبيرة هي من وراء معظم النشاطات الثقافية والفنية للبلاد هذا الاتجاه هو في تطور مستمر منذ 2003 مع الارتفاع المذهل للميزانية المخصصة للثقافة"[18]. يرى المستجوبون إن نسبة الإنفاق المتزايد للمال من طرف المؤسسة الرسمية تمثل ظاهرة ايجابية وتعبر ولو على المستوى الشكلي عن اهتمام الدولة بالثقافة وأن هذا الأخير(المال) من المفروض أنه يؤدي إلى الديناميكية والارتقاء بالثقافة.

الارتفاع المعتبر في الميزانية المالية بالنسبة للمبحوثين لا تعبر عن الاهتمام الفعلي للدولة بالثقافة كمشروع اجتماعي يساهم فيه مختلف الفاعلين الاجتماعيين كالمثقف والمجتمع المدني ويتأسس من القاعدة، ولكن يعكس مدى ارتباط الثقافة بالسياسة وتحديدا ببعض الفاعلين السياسيين، وهي ظاهرة ليست بجديدة ولكن لديها امتدادات مع تأسس الدولة الوطنية الحديثة.

-سوء استعمال وتوزيع المال من طرف الوزارة: أكد المبحوثون أنه رغم الارتفاع في الميزانية إلا أننا نلاحظ سوء تسييرها سواء من جانب توزيعها وتقسيمها عبر الفروع أو استعمالها واستهلاكها في الفعل الثقافي على تنوعه، وهذا ما انعكس سلبا على الثقافة

تتضح جوانب سوء التسيير المالي في تخصيص ميزانية كبيرة في الإنفاق على النشاطات والمهرجانات الفنية على اختلافها(دولية وطنية محلية) على حساب الإنتاج والتكوين الثقافي، حيث أكد أحد المبحوثين أنه من المفروض أن الجزء المهم من الميزانية يقدم للإنتاج والتكوين الثقافي الفني نظرا لأن هذا الأخير يهدف إلى الإبداع وإنتاج الثقافة وصناعتها وكذا الاستثمار الثقافي

والمعرفي في الإنسان والذي سيكون له أثر ايجابي في بناء المشروع الثقافي الجزائري واستمراريته، أما المهرجانات فهي تعرف بالثقافة الجزائرية ولا تنتجها. زد على هذا فمن جملة ما طرحه المستجوبون في هذا العنصر مسالة الدعم المالي للجمعيات الثقافية والفنية فبغض النظر عن نسبة الميزانية المخصصة للجمعيات والتي تبدو حسب بعض المبحوثين غير كافية لتأسيس فعل ثقافي جمعوي في الجزائر إلا أن المشكلة المطروحة هي الأسس والمعايير التي على أساسها يتم دعم الجمعيات في بعض أنشطتها، فما هو ملاحظ أن عملية الانتقاء عموما تتم وفق آليات إدارية بيروقراطية محضة تنطلق من مديريات الثقافة على مستوى الولايات، حيث أكد المبحوثون أنه تم تهميش جمعيات ثقافية جد فعالة لأسباب شخصية وفي بعض الحالات سياسية وإيديولوجية، وفي المقابل تم اختيار وتدعيم جمعيات ثقافية فنية ذات طابع فلكلوري ولا تؤسس للجمهور ذوقا وثقافة فنية معينة. من هنا يمكن القول بأن الدعم المالي للجمعيات لم يؤسس لحد الآن ما يسمى بالحركة الثقافية في الجزائر.

عليه فإن "صرف الموارد المالية وشغل الموارد البشرية ليس بناءا على أولويات وضرورات، ولكن بناء على مقتضيات إدارية وأحيانا تبعا لظروف الميزانيات وكيفيات صرفها والفترات التي ينبغي أن تصرف فيها"[19]

-ارتفاع ميزانية الثقافة لا يؤشر على وجود تنمية ثقافية: يرى المستجوبون أن زيادة الإنفاق على الثقافة لا يدل على وجود مظاهر للتنمية الثقافية، في هذا الصدد أكد أحد المبحوثين أنه لا توجد تنمية ثقافية وإنما صرف للمال فقط، هناك مفارقة كبيرة بين ما يصرف من مال والنتائج المحققة، للمقارنة قدم بعض المبحوثين أمثلة كثيرة تصب كلها في أن بعض البلدان تصرف القليل من المال على الثقافة قي مقابل نتائج جيدة كما ونوعا، وهنا يتدخل عامل حسن التخطيط والتدبير والاهتمام بالأولويات من أجل ترقية المنظومة الثقافية بمختلف عناصرها، والاستثمار في الإنسان والمعرفة.

إن الإنفاق والاهتمام ببناء الهياكل والمؤسسات الثقافية لم يؤدي إلى تأسيس فضاءات ثقافية يتلاقى فيه الفنانون والمثقفون مع الجمهور، وهذا راجع لأن أغلب هذه المؤسسات التي تم بناءها وصرف عليها المال الكثير لا تعمل، أو غير فعالة في وظيفتها سواء من ناحية الإنتاج الثقافي أو التنشئة الثقافية والفنية للجمهور، ما عدا بعض الاستثناءات التي لا تشكل ظاهرة.

إضافة إلى ما تم ذكره فارتفاع الميزانية لم يؤدي لحد الآن إلى تراكم الإنتاج الثقافي ما يلاحظ حسب المبحوثين أنه تصرف أموال كبيرة على المهرجانات الموسيقية على تنوعها، إلا أنه لحد الآن لا توجد مؤشرات موضوعية تدل على تكون تنشئة وثقافة فنية موسيقية للجمهور المستهلك لها،"فالمهرجانات الموسيقية التي ترصد لها الأموال الضخمة، ويستقدم لها نجوم الغناء العربي والعالمي مردو ديتها هزيلة لأنها لا تسهم لا في إثراء التجربة الموسيقية العربية ولا في تكوين ثقافة موسيقية عربية لدى الأجيال الصاعدة، ولكنها تكون فقط فرصا للتنفيس والترفيه"[20]

أما المهرجانات الثقافية الكبرى كالجزائر عاصمة للثقافة العربية، المهرجان الإفريقي فقد خصصت لها ميزانية مالية كبيرة و كان الفعل الثقافي فيها كثيف ومتنوع كإعادة طبع الكتب ...الخ إلا أن هدا الأخير (الفعل الثقافي) أخذ صبغة شكلانية فلكلورية ولم يؤسس لديناميكية ثقافية تعبر عن حركة ثقافية كمضمون.

-المؤسسات الاقتصادية والخواص لا يساهمون في تمويل الثقافة: أشار كل المبحوثين بأن المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة لا تدعم الثقافة. والجزائر بهذا تشكل حالة نادرة، خاصة في الوقت الراهن أين نلاحظ في معظم الدول مشاركة القطاع الاقتصادي في تطوير الثقافة من خلال تمويلها و دعمها ماديا مما يحد من مركزية الثقافة، وترجع الأسباب في عدم تمويل المؤسسات للفعل الثقافي حسب المستجوبين إلى انعدام الوعي بالظاهرة الثقافية وما يمكن أن تلعبه من دور في التضامن الاجتماعي، تهذيب السلوك، وكذا

في تطوير الاقتصاد من خلال ما يعرف بالصناعات الثقافية و السياحة الثقافية، إن انعدام الوعي بأهمية الثقافة راجع لمكانتها في النسق الاجتماعي بكل تفرعاته وبنياته، فهي لحد الآن لم تستطع أن تتأسس في مخيال معظم الفئات الاجتماعية كمتغير قادر على خلق ديناميكية اجتماعية في معناها الواسع خاصة وأن الثقافة فعل تراكمي لا تظهر نتائجه بسرعة كما هو في الاقتصاد، زد على ذلك فما يطلق عليه بالطبقة البرجوازية في الجزائر والقادرة على دعم الثقافة ماديا لم تتشكل بنفس الطريقة التي تشكلت بها الطبقة البرجوازية في الدول الغربية الحاملة لمشروع اجتماعي تنموي.

خلاصة لما تم وصفه من إجابات الفاعلين الثقافيين غير الممثلين للخطاب الرسمي في الجزائر يمكن لنا أن نقول بأن الارتفاع المستمر للميزانية جاء عن طريق الصدفة (ارتفاع أسعار البترول)، و أن ظاهرة الإنفاق المادي على الثقافة التي تقوم به السلطة الرسمية من خلال وزارة الثقافة لا يعبر عن تنمية ثقافية، ذلك أن مختلف المؤشرات الدالة عليها غير موجودة.

تكشف لنا إجابات المبحوثين (الممثلين للخطاب الرسمي والممثلين للخطاب غير الرسمي) على مدى اختلاف طبيعة المعلومات المقدمة والسياق الذي تشكلت فيه، حيث أن هذا الاختلاف اتسم بالتضاد العميق في الأفكار والتصورات حول موضوعنا. إذ يرى إطارات وزارة الثقافة أن الإنفاق المتزايد والذي لم تعرفه الجزائر من قبل مؤشرا أوليا وأساسيا في تطوير عناصر الثقافة وترقيتها ابتداء مما أسموه بترميم الثقافة(***)، ووصولا إلى تأسيس لمجتمع ثقافي من خلال خلق مدن ثقافية بما أن الثقافة فعل تراكمي فان نتائجها (خاصة ما يتعلق بالجمهور) لن تظهر في الوهلة الأولى. هذا ما يجعلنا نستنتج انطلاقا من رأي المبحوثين أن التنمية الثقافية فعل تدريجي يتحقق عبر مراحل، إلا أن الاستراتيجيات المعتمدة من طرفهم وأهمها ربط الثقافة بالمال وأشكال توزيعه تفسر التخطيط العقلاني والمنظم الذي يعتمدون عليه ومدى احترامهم وتقيدهم بالتدرج والتراتبات من أجل تأسيس ثقافة جزائرية عصرية.

عكس هذا وبشكل واضح وصريح تظهر لنا المعطيات والتفسيرات التي قدمها المستجوبون غير الممثلين للخطاب الرسمي تأكيدها على نقطة أساسية يمكن تأويلها في البراديغم التالي: ارتفاع ميزانية الثقافة في الجزائر لم يؤدي إلى بروز _بعض_ مؤشرات التنمية الثقافية، بل العكس أدى بالثقافة إلى جعلها فعلا تكديسيا فاقدا لمعناه وغاياته.

تفسر لنا هذه العبارة فرضية في غاية الأهمية مؤداها أن متغير ارتفاع المال لا يؤدي دورا أساسيا في تنمية الثقافة مقارنة مع متغير وضوح المشروع السوسيو ثقافي وعقلنة التخطيط الثقافي.

إن اختلاف تصورات الفاعلين الثقافيين حول الثقافة وطرق تسييرها يعكس لنا حسب بيار بورديو الصراع القائم بين الفضاء الرسمي وغير الرسمي في -الحقل الثقافي- الجزائري، وهذا الأخير (الصراع) ناتج عن جملة من العوامل أهمها اختلاف أشكال التطبع الثقافي والاجتماعي بمختلف عناصره لدى الفاعلين الثقافيين والذي هو نتاج التنشئة الاجتماعية والثقافية للفاعلين وكذا موقعهم من التراتبات والتصنيفات الموجودة في الحقل الثقافي.

هذا ما يحيلنا إلى القول بأن المؤسسة الثقافية الرسمية تتبنى خطابا وإستراتيجية انطلاقا من موقعها ومن هوية هذا الموقع باعتباره غير منفصل عن السلطة السياسية، وكذا من طبيعة الفاعلين الثقافيين فيها، أما الفضاء الثقافي غير الرسمي وعلى اختلاف فاعليه في المنظومة الفكرية والإيديولوجية فهو منفصل _ولو جزئيا_ عن المؤسسة الرسمية، بحيث يحمل الفاعلين الثقافيين لهذا الفضاء نسق معرفي وتصورات للفعل الثقافي مغاير مقارنة مع إطارات وزارة الثقافة. ويبرز هذا على مستوى التخصص في الثقافة كممارسة وخطاب.

4/الخاتمة:

إن بحثنا في هذا الموضوع قادنا إلى الخروج بنتائج عديدة قد تم وصفها وتحليلها. فبقدر ما يشهد المجال الثقافي في الجزائر تشكلات وتحولات على

مستوى التشريع والتمويل. ..الخ، بقدر ما يطرح أكثر من إشكال وسؤال يمكن تلخيصه في نقطتين أساسيتين هما: هل هناك معايير متفق عليها بين مختلف الفاعلين الثقافيين المكونين للمجال الثقافي في الجزائر حول مفهوم الثقافة والتنمية الثقافية وأي نوع من الفرد والمجتمع نريد؟ ثم كيف يمكن تطوير الثقافة والفنون باستخدام المال؟. لعل الإجابة على هذين السؤالين يتطلب منا كسوسيولوجيين البحث في منظومة التلقي وطبيعة الاتصال والتواصل بين : المؤسسة الرسمية، المثقفون، المجتمع المدني،الجمهور. هذا ما يفتح لنا أفاق لدراسة أخرى.

لكن نكتفي الآن تأكيد ما جاء به عمار كساب من اقتراح مفاده ضرورة تبني الجزائر والعمل وفق نموذج "تقييم الأداء"،التي هي طريقة أمريكية تعمل بها أغلب الدول الأوروبية وبعض الدول الأسيوية، حيث تعتمد على القياس الكمي من خلال تحديد الفارق بين النتائج المحققة والأهداف المحددة سابقا، و تهدف إلى تقييم مدى فعالية الأداء مقارنة مع الميزانية التي صرفت، وبهذه الطريقة (دائما حسب عمار كساب) تتضح السياسة الثقافية ويصبح استعمال المال العام معقلن، ولتحقيق هذا في الجزائر يجب أن تكون هناك إرادة سياسية.[21]

الهوامش:

1 \ منير السعيداني: استحالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية، صفاقص، مكتبة علاء الدين، 2007، ص273.

2\ عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع (الإشكاليات، التقنيات، المقاربات)، ط1 بيروت، دار الطليعة، 2007، ص23.

3\ محمدعبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)، ط2 ،عمان،دار وائل للنشر، 1999، ص48.

4/ A Blanchet et A Gotman: l'enquête et ses méthodes (l'entretien), Paris، Nathan, 2001 P 98.

5/ J Pierre Durand, R Weil: sociologie contemporaine،3eme éd ;Paris, vigot،2006, p 663.

6/ Ibid, p665.

7\ مخلوف بوكروح : مدخل إلى إدارة المنظمات الثقافية، ط1،الجزائر،مطابع حسناوي،2009، ص70.

8\ نفس المرجع، ص70 71.

9\ نفس المرجع، ص82.

10/ A Kessab: La stratégie d'hégémonie du ministère de la culture en péril,www.alger-culuret.com; Janvier 08، 2012،12.37

11\ مخلوف بوكروح،عمار كساب: سياسات ثقافية(الجزائر)، المورد الثقافي.

www.mawred.org/ar/services/cultural_policies/185-the complete-research-on-cultur-policies-in-8-arab-com، le 20 12 2011

12/ voir Ministère de la culture: Bouteflika et la culture; bilan du ministère de la culture, 2011 p2

13/ Ibid, p 01.

*\ مقابلة مع المدير الفرعي المكلف بالمهرجانات الثقافية والفنية في وزارة الثقافة

14/ Ministère de la culture: schéma directeur sectoriel des biens et des services et grands équipements culturel, décembre, 2006.

**\ مقابلة مع المدير الفرعي المكلف بالجمعيات في وزارة الثقافة.

15/ Ministère de la culture : document du ministère de la culture au premier ministre، 2011،p02.

16/ Ibid ; p01

17/ voir، journal officiel، 14 09 2003، n55، p13، 3eme chapitre، article12.

18/A Kessab: culture est devenue de plus en plus soumise à la rationalité du marché ; www.alger-culture.com; Janvier 17 2010 13h 45m.

19\ المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم:الخطة الشاملة المحدثة للثقافة العربية، عن مؤتمر وزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، الدورة السابعة عشر الدوحة، 27 28 \10\ 2010 ص33.

20\ نفس المرجع والصفحة.

***\ هذا المصطلح استعمله أغلب إطارات الوزارة أثناء مقابلتي معهم .

21/ A Kessab :opcit.